

التكليف 4
مقرر: مهارات بحثية 1- برنامج الدكتوراه

إعداد: علي القرني
Ali Alqarni
الرقم الجامعي :
253002107



المهمة المطلوبة:
عرض لصياغة مشكلة البحث

عنوان البحث:

التسوية الوقائية وفق نظام الإفلاس السعودي: دراسة قانونية تحليلية مقارنة

الباحث:

د. بدر محمد المعجل – كلية الشريعة والحقوق، جامعة شقراء

المصدر:

مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد (48)، العدد (48)، يناير 2025م، الصفحات (3211-3296)

المنهج المستخدم: وصفي تحليلي مقارنة

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

www.midocean.ae



أولاً/ مقدمة عامة

يتناول البحث أحد الموضوعات المحورية في القانون التجاري السعودي، وهو نظام الإفلاس الصادر عام 1439هـ وما يتضمنه من آلية "التسوية الوقائية"، التي تهدف إلى تمكين المدين من تسوية ديونه دون تصفية كاملة لنشاطه.

تأتي أهمية البحث في كونه يعالج جانباً تشريعياً جديداً في البيئة السعودية، ويمثل إضافة علمية في مجال التنظيم الاقتصادي وحماية الدائنين.

ثانيًا/ خلفية المشكلة البحثية



تنبع مشكلة البحث من الحاجة إلى فهم فعالية "التسوية الوقائية" كإجراء قانوني يوازن بين حقوق الدائنين واستمرارية النشاط الاقتصادي للمدين المتعثر، في ظل غياب دراسات تحليلية مقارنة تشرح تطبيقاتها العملية وتحدياتها القانونية.

ثالثاً/ صياغة مشكلة البحث



صاغ الباحث مشكلة دراسته على النحو الآتي:
"ما مدى فاعلية نظام التسوية الوقائية في تحقيق التوازن بين مصلحة المدين والدائن في ظل نظام الإفلاس السعودي ، وكيف تتمايز هذه الآلية مقارنة بالأنظمة القانونية الأخرى كالنظامين الفرنسي والمصري؟"
وتُعد هذه الصياغة من النوع التحليلي المقارن ، حيث تحدد بوضوح المتغير الرئيس (فاعلية التسوية الوقائية) والمجال المقارن (النظم القانونية المختلفة).

رابعًا/ طريقة صياغة المشكلة



اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن لصياغة المشكلة البحثية، حيث جمع بين الوصف القانوني للنصوص السعودية، والتحليل النقدي المقارن للأنظمة الأجنبية بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف. تمت الصياغة بصيغة تساؤلية علمية دقيقة، مما يجعلها قابلة للاختبار والتحليل القانوني.

خامساً/ وضوح المشكلة وتربطها



جاءت المشكلة محددة ومباشرة دون إطالة ، وتربط بين الجانب النظري (الإطار القانوني العام) والتطبيقي (التنفيذ العملي للنظام).
كما أن تربطها مع أهداف البحث يعكس اتساق المنهج مع الإشكالية المطروحة.

سادسًا / أهداف الدراسة



- بيان الأحكام القانونية للتسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي.
- المقارنة بين النظام السعودي والنظم المقارنة (الفرنسي والمصري).
- تحليل مدى كفاية التنظيم السعودي لتحقيق حماية متوازنة بين الدائن والمدين.
- اقتراح تطويرات قانونية لتحسين كفاءة التسوية الوقائية في التطبيق العملي.

سابعًا/ العلاقة بين الأهداف والمشكلة



أظهرت الدراسة ترابطًا منهجيًا واضحًا بين صياغة المشكلة وأهدافها ، إذ سعت الأهداف لتفكيك المشكلة إلى محاور تحليلية متتابعة ، بدءًا من التعريف بالنظام، مرورًا بالتحليل المقارن، وصولًا إلى اقتراح الحلول التشريعية.

ثامناً/ الفجوة العلمية التي تناولها البحث



لاحظ الباحث وجود نقص في الدراسات القانونية التحليلية حول نظام التسوية الوقائية منذ صدور نظام الإفلاس السعودي عام 1439هـ ، مما أوجد حاجة إلى دراسة علمية تفسر آليات التطبيق وتحدّد الفروق مع الأنظمة المقارنة.

تاسعًا/ المنهج المتبع في معالجة المشكلة



اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن ، إذ قام بوصف نصوص النظام السعودي، وتحليلها، ثم مقارنتها بأنظمة أخرى لاستنتاج الفروق الموضوعية والإجرائية. هذا المنهج مكنه من الوصول إلى تحليل متوازن بين النظرية والتطبيق.

عاشراً/ قوة معالجة المشكلة



تميز البحث بعمق التحليل القانوني ودقة المقارنة ، مع استخدام لغة علمية واضحة وأمثلة واقعية من النظامين الفرنسي والمصري ، إلا أن الباحث لم يتوسع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للنظام ، مما يمكن أن يُعد فرصة لتوسيع البحث مستقبلاً.

الحادي عشر/ النتائج الرئيسة



- التسوية الوقائية تعدّ وسيلة فعّالة لتجنب الإفلاس الكامل.
- النظام السعودي قريب في بنيته من النموذج الفرنسي مع مراعاة الخصوصية الشرعية.
- توجد حاجة إلى تطوير آليات الرقابة القضائية والإجرائية أثناء تنفيذ التسوية.

الثاني عشر / التوصيات العلمية



- تعزيز الجانب الإجرائي في النظام لضمان سرعة التسوية وحماية حقوق الأطراف.
- توعية المنشآت بحقوقها في اللجوء للتسوية الوقائية قبل مرحلة الإفلاس.
- دعم الدراسات التطبيقية الميدانية لرصد أثر النظام على استدامة الشركات السعودية.

الثالث عشر / الخلاصة النقدية



- تُعد مشكلة البحث مصاغة بدقة ووضوح، وتعكس إدراك الباحث للفجوة العلمية القائمة.
- جاءت الصياغة على نهج أكاديمي تحليلي رصين ، توازن بين الوصف القانوني والنقد المقارن ، وهو ما يمنح الدراسة قيمة علمية وتطبيقية عالية ضمن بحوث القانون التجاري السعودي.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

